Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

دور مخاطر السوق من خلال تقلبات أسعار الفائدة على ملاءة رأس المال وفقآ لمتطلبات بازل (III) للرقابة المصرفية دراسة لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2008-2020)

حيدر جعفر عبدالحسن
07705503160

أ.د رضا صاحب أبو حمد آل علي
07802540589

Abstract

The study aims to identify the importance of market risk, which represents the amount of potential loss that banks may be exposed to, which has become a tool for measuring and managing control over the market risk facing the bank, since the ultimate goal of banks is to increase profitability and reduce losses to which they are exposed. This study has been linked to the bank's capital adequacy in accordance with the requirements of the Basel Committee (III). The study relied, in its practical part, on nine indicators, three independent indicators, and six on a set of reports and financial statements for the banks. The study sample listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2008-2020) included (8) banks. A set of financial and statistical measures represented in financial equations have been used, and the study reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an effect between market risks in the Basel Committee (III), and that capital adequacy rates in Iraqi private banks exceed the minimum established in the Basel Committee Agreement (III) (10.5%) and even more than the instructions of the Central Bank of Iraq, amounting to (12%), and the study presented a set of recommendations, the most important of which is the need for the management of banks to pay attention to studying market risks because it may expose the bank to large losses that cannot be controlled and the extent of the impact of these risks on the solvency of capital banker.

Key Words: Interest Rate Risk, Basel (III)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المقدمة :

تهدف الدرسة إلى التعرف على أهمية مخاطر السوق الذي تمثل مقدار الخسارة المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف والتي باتت تعد كأداة لقياس وإدارة السيطرة على خطر السوق الذي يواجه المصرف كون الهدف النهائي للمصارف يتمثل في زيادة الربحية وتقليل الخسائر الذي تتعرض لها. وقد تم ربط هذه الدراسة بملاءة رأسمال المصرفي وفقاً لمتطلبات لجنة بازل (III) وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على تسعة مؤشرات ثلاثة مؤشرات مستقلة وستة على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2008-2020) وشملت(8) مصارف. وقد تم أستخدام مجموعة من المقاييس المالية والإحصائية المتمثلة بالمعادلات المالية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهما وجود أثر بين مخاطر السوق في لجنة بازل (III)، وأن معدلات كفاية رأسمال في المصارف العراقية الخاصة تزيد عن الحد الأدنى المقرر في اتفاقية لجنة بازل(10.5%) III وحتى يزيد عن تعلميات البنك المركزي العراقي والبالغ (12%)، وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهما ضرورة أهتمام إدارة المصارف بدراسة مخاطر السوق لأنها من الممكن أن تعرض المصرف إلى خسائر كبيرة لا يمكن السيطرة عليها ومدى تأثير هذه المخاطرعلى ملاءة رأسمال المصرفي.

المبحث الأول : المنهجية

اولاً : مشكلة البحث

1. هل يمكن قياس مخاطر اسعار الفائدة للمصارف التجارية العراقية ؟.
2. هل قياس مخاطر اسعار الفائدة للمصارف العراقية الخاصة يخدم العمل المصرفي في العراق؟.
3. ما مدى قياس أثر مخاطر اسعار الفائدة على المصارف التجارية العراقية ؟.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانياً : أهمية البحث

1. تسليط الضوء على أحد المواضيع المهمة وهي قياس مؤشر مخاطر أسعار الفائدة للمصارف التجارية العراقية.

2. بيان أهمية وفائدة قياس مؤشر مخاطر اسعار الفائدة على المصارف التجارية الخاصة.

ثالثاً : الفرضيات

الفرضية الرئيسة للبحث : مدى تطبيق مؤشر قياس مخاطر اسعار الفائدة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة من (2008-2020).

رابعاً : مجتمع وعينة البحث

يتضمن مجتمع الدراسة بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة اقتصرت على (3) مصارف تجارية عراقية وهي (**مصرف الاهلي العراقي //مصرف الائتمان العراقي/مصرف الخليج التجاري**) ومن أسباب اختيار المصارف عينة الدراسة الآتي :

1. أن المصارف عينة الدراسة جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

2. أن المصارف عينة الدراسة كانت من أكثر المصارف نشاطاً في التداول لأسهمها خلال السنوات واقلها انقطاعاً للتداول من المصارف الأخرى.

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي

لقد وردت في الأدبيات المالية والمصرفية مقاييس عديدة وكثيرة لملاءة رأس المال المصرفي أومايطلق عليها البعض بمقاييس الأمان أومقاييس مدى متانة أوملاءة رأس المال في المصارف التجارية، وأن النظرة الأساسية بالنسبة لهذه المعدلات تدور في أطار حقوق المساهمين ولا تكفي بالنظر إلى رأس المال، بمعنى أن رأسمال هو جزء من حقوق الملكية وأن بقية عناصر حقوق

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الملكية تساند رأس المال (عبدالحميد،172:2010). ووردت هناك عدة تعاريف في ملاءة رأس المال المصرفي حيث عرف (الطيب وشحاتيت،358:2011)على انها مدى قدرة وكفاءة المصارف التجارية في قياس وتوجية ومراقبة المخاطر التي تواجه المصرف من أجل السيطرة عليها وتحجيمها وامكانية أتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجية وسياسية المصرف. علاوة على ذلك تشير الملاءة المصرفية على أنها امتلاك المصرف رأس مال معين لحمايته من أي مخاطر التي قد يخسر الزبائن ودائعهم نتيجة الخسائر التي وقع فيها المصرف (محمد،346:2014).

المطلب الأول : لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

بازل III هي انعكاس او رد فعل للازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 والتي كان من اهم اسبابها قيام المصارف بزيادة الرافعة المالية بصورة مفرطة فضلا عن النقص في السيولة والذي ادى الى انخفاض مستوى الملاءة المالية مما ادى الى انخفاض مستوى ثقة الجمهور بالمصارف. لذا ركزت هذه الاتفاقية على زيادة صلابة الانظمة المصرفية في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.(Basel, 2014: 4). وقد تمت المصادقة على بازل III في عام 2010 من قبل ممثلي الدول الاعضاء حيث تناولت مجموعة من التعديلات للمحاورالثلاثة التي جاءت بها بازل (II) لمعالجة نقاط الضعف التي كانت تعاني منها، والهدف من ذلك هو جعل النظام المصرفي اكثر مرونة لامتصاص او التقليل من تأثير المخاطرالتي من الممكن ان يتعرض لها المصرف وذلك عن طريق تعزيز رأس المال من خلال زيادة الموارد الذاتية للمصارف بهدف تقييد الرافعة المالية (Basel , 2011: 2).

اولاً : التعديلات الرئيسية في لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

هناك ثلاث تعديلات رئيسة قامت بها لجنة بازل (III) والتي تسببت في تعقيد وصعوبة الاعمال المصرفية، هي كالاتي:- (داوود وجدوع، 2017: 273)

1. شددت لجنة بازل (III) على المصارف في تعريف ما يشكل رأس المال المصرفي من خلال اضافة شريحة اخرى له وهي رأس المال الاحتياطي لمواجهة الازمات المالية مما تسبب في احتياج المصارف الى قدر اكبر من رأس المال، ويتم حساب رأس المال كنسبة من قاعدة الموجودات المرجحة بالمخاطر.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2. ركزت لجنة بازل (III) على موقف السيولة المصرفية على المدى القصير لجعل المصارف اكثر مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية اذ وضعت ضوابط جديدة لتغطية نسبة السيولة على اساس مخزون المصارف من الموجودات السائلة العالية الجودة (والمقصود بها انها موجودات من الممكن تحويلها الى نقد بسهولة) مقسومة على صافي التدفقات النقدية خلال مدة 30 يوم، وهذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقد خلال 30 يوم ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%.

3. وابرز التعديلات الاكثر اهمية هو تحقيق التوافق الافضل ما بين الموجودات والمطلوبات من خلال نسبة التمويل صافية ونسبة التمويل المستقرة، وتكون هذه النسبة من خلال قسمة قيمة التمويل المتاح على قيمة التمويل المطلوب كما يجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%.

ثانياً : متطلبات لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

1. تحسين جودة وبنية قاعدة رأس المال المصرفي:

ترى بازل ان مكونات رأس المال لم تعد كافية لامتصاص الخسائر لذا فمن الضروري تدعيم جودة وحجم رأس المال لضمان الاستمرارية في عمليات الائتمان المصرفي، لذا اقرت بازل(III) زيادة متطلبات الشريحة الاولى من رأس المال والتي تتضمن حقوق الملكية وادوات مالية اخرى من (4%) إلى (6 %) من خلال زيادة نسبة حقوق لمساهمين من(2 % إلى 4.5%) اي ان رأس المال الاساسي يتكون من (4.5%) حقوق المساهمين و(1.5%) رأس مال اضافي، فضلا عن اضافة رأس مال احتياطي بنسبة (2.5%) كاسهم عادية للوقاية من الافراط في منح الائتمان مما زادت من كمية رأس المال الاساسي الذي تحتفظ به المصارف لتصل الى (7%) لمواجهة الازمات المالية، اما في حالة انخفاضه عن النسبة فيجب على السلطات الرقابية ان تفرض قيودا على الارباح الموزعة في المصارف او المنح والمكافأت المالية للموظفين (Basel , 2010: 12)، كما وتم رفع نسبة كفاية رأس المال الى (10.5%) بعدما كانت (8%) من خلال زيادة نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال المصرفي لذا يلاحظ ارتفاع رأس مال الشريحة الاولى الاجمالي الحالي من (4.5%) إلى (7%) لذلك يجب على المصارف ان

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تزيد من نسبة الاسهم الممتازة ثلاثة اضعاف لتصل الى (7%) لمواجهة التقلبات والصدمات المستقبلية واخيرا اضافت بازل III على المصارف شرط وهو الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين (0% و2.5%) من رأس المال (حقوق المساهمين) لمواجهة اثار الدورات الاقتصادية، وكذلك زيادة نسبة كفاية رأس المال من (8% الى 10.5%) من خلال زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التورق و التسنيد وغيرها من الادوات المركبة الاخرى والغاية من كل ذلك هو الحد من الارباح الموزعة، كما وسعت بازل (III) الى تحسين الافصاح والشفافية لدى المصارف لان الافصاح عن هيكلية رأس المال المصرفي كان غير كافيا مما تسبب في انهيار العديد من المصارف رغم امتلاكها نسبة مرتفعة من كفاية رأس المال ولكن السبب الحقيقي كان انخفاض نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال. (محسن، 2017: 264) **وأن معادلة كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل (III) بالشكل الاتي:-** (البنك المركزي العراقي،3:2018).

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{(\text{رأس المال الاساسي} + \text{رأس المال المساند} + \text{رأس المال التحوطي})}{\text{مخاطر التشغيلية} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر الائتمان}} \geq 10.5$$

ويمكن حساب إجمالي رأس المال أو القاعدة الرأسمالية (بسط المعادلة) عن طريق حاصل ضرب جمع كل من رأس المال الأساسي ورأس المال المساند بالإضافة إلى القروض متوسطة الأجل اي يتم الحصول على رأس المال الأساسي من قائمة المركز المالي للمصرف اي جمع (رأس المال المدفوع + الارباح غير الموزعة + كافة الاحتياطيات + حقوق الاقلية) ثم يستبعد منها (الشهرة + العجز في المخصصات + المساهمات في رأس المال + أخرى)، وأن التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة بان جميع ماذكر بخوص رأس المال الأساسي من استبعادات فهي مطروحة من رأس المال الممتلك اي أن رأس المال الممتلك يساوي رأس المال الأساسي، اما بخصوص رأس المال المساند يتكون من التخصيصات العامة والدين الثانوي (الشمري ونعمة،138:2016)، ويمكن الحصول على هذه البنود من خلال الميزانية العمومية لكل سنة للمصارف عينة الدراسة من ارقام الدليل المحاسبي (25/22/21) علاوة على الاموال التي يقترضها المصرف لأجل خمس سنوات.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الجدول (1) حساب كفاية رأس المال

راس المال الاساسي		رأس المال المساند	
رأس المال المدفوع	+	التخصيصات العامة	+
كافة الاحتياطيات	+	الدين الثانوي	+
الأرباح غير الموزعة	+	إجمالي رأس المال المساند	=
حقوق الأقلية	+	قروض متوسطة الأجل	+
الشهرة	-	إجمالي رأس المال	=
المساهمات في رأس المال	-		
العجز في التخصيصات	-		
أخرى	-	هذا فيما يخص بسط المعادلة	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

اما مقام المعادلة تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق

- فإن حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان يتم حسابها من خلال حاصل جمع كل الموجودات المرجحة بالمخاطرة سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية وترجح الموجودات وفق متطلبات بازل (III) على وفق اوزان ترجيحية وهي (0،20،50،100).
- وأن قياس مخاطر التشغيل الذي تعتبر من المخاطر الاساسية والمهمة لأي مؤسسة مالية وكونها تحتل المرتبة الثانية بعد مخاطر الائتمان (نارجس وعكاش،277:2018).

حيث يتم قياس المخاطر التشغيلية عن طريق المعادلة الآتية : (البنك المركزي العراقي،29:2018).

$$\text{مخاطر التشغيل} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات عن ثلاث سنوات سابقة}}{3} \times 0.15\ \%$$

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قياس مخاطر السوق والتي تعبر عن الخسائر الناتجة نتيجة التحركات غير المتوقعة في أسعار السوق المالية المحتفظ بها، أو هي الخسائر المسجلة داخل وخارج الميزانية العمومية (سمية،43:2020)، والتي تؤثر سلباً على ارباح المصرف والقاعدة الرأسمالية، اي عبارة عن إجمالي الاستثمارات في الاوراق المالية مضروبة في الوزن الترجيحي لها (10%).

المبحث الثاني : الجانب العملي

عند قياس مخاطر أسعار الفائدة إلى انه يتم تدنية هذا النوع من المخاطر إذا ما وصلت نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة قريبا من الواحد الصحيح، الا أن ذلك يصعب تحقيقه لدى العديد من المصارف إلا إذا كان معدل العائد على الموجودات مرتفعاً من خلال توجيه الاستثمارات إلى الاستثمارات المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، على الرغم من ابتعاده عن الواحد الصحيح ليكون المعدل المتحقق الأعلى من معدل السوق سيكون معدلاً مقبولاً والعكس بالعكس، وفي حالة الاقتراب من الواحد الصحيح سيكون الأفضل، اما في حالة كون المعدل أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن المصارف التجأ الى تغطية القروض والتسليفات من مصادر أخرى من دون الودائع والحسابات الجارية، وتؤثر أسعار الفائدة على ربحية المصارف عندما ترتفع، وسيتبع ذلك زيادة في أسعار الفائدة على الودائع مما يؤثر بشكل مباشر على انخفاض مصادر التمويل، وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات كون المصارف تحتفظ بالموجودات على المدى الطويل نسبة إلى المطلوبات وتعرف هذه المخاطر على أنها هي الخسارة المحتملة في قيمة محفظة المصرف نتيجة تقلبات أسعار الفائدة والتي من شأنها أن تؤثر على ربحية المصرف وشملت قياس مخاطر أسعار الفائدة لـ(3) مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة (2008-2020).

1. مصرف الأهلي العراقي

يبين الجدول (2) نتائج تحليل مؤشر مخاطر أسعار الفائدة لمصرف الأهلي العراقي للمدة من (2020 – 2008) لثلاثة عشر سنة ، الذي يبين أن الوسط الحسابي الذي حصل عليه المصرف عينة الدراسة بلغ(0.56) وبمعدل انحرف معياري (0.18)، وعند مقارنة النسب التي حصل عليها المصرف يبين المعدل المتحقق لعام (2008) قد بلغ (0.25) وهو اقل من المعدل

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المتحقق وكانت اعلى نسبة مسجلة في سنة (2016) إذ بلغت (0.77)، ولكون المعدل أصغر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن المصرف قادر على تغطية القروض والتسليفات من دون الحاجة إلى مصادر أخرى ولكن بنسبة أقل بقليل مقارنة مع مصرف الاستثمار العراقي.

الجدول (2) مخاطر أسعار الفائدة مصرف الأهلي العراقي للمدة (2008-2020)

السنة	أسعار الفائدة
2008	0.25
2009	0.41
2010	0.69
2011	0.65
2012	0.44
2013	0.32
2014	0.49
2015	0.73
2016	0.77
2017	0.73
2018	0.40
2019	0.67
2020	0.76
Average	0.56
Standard deviation	0.18

المصدر:إعداد الباحث بالاعتمادعلى الملحق(5) والتقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة

6. مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (3) نتائج تحليل مؤشر مخاطر أسعار الفائدة لمصرف الائتمان العراقي للمدة من (2020 – 2008) لثلاثة عشر سنة ، الذي يبين أن الوسط الحسابي الذي حصل عليه المصرف عينة الدراسة بلغ(0.04) وبمعدل انحرف معياري (0.06)، وعند مقارنة النسب التي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

حصل عليها المصرف يبين المعدل المتحقق لعام (2020/2019/2018/2013) قد بلغ (0.01) وهو اقل من المعدل المتحقق وكانت اعلى نسبة مسجلة في سنة (2008) إذ بلغت (0.23)، ولكون المعدل أصغر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن المصرف قادر على تغطية القروض والتسليفات مع الحاجة الماسة الحاجة إلى مصادر أخرى.

الجدول (3) مخاطر أسعار الفائدة مصرف الائتمان العراقي للمدة (2008-2020)

السنة	أسعار الفائدة
2008	0.23
2009	0.05
2010	0.03
2011	0.04
2012	0.02
2013	0.01
2014	0.04
2015	0.04
2016	0.02
2017	0.02
2018	0.01
2019	0.01
2020	0.01
Average	0.04
Standard deviation	0.06

المصدر:إعداد الباحث بالاعتمادعلى الملحق(6) والتقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة

7. مصرف الخليج التجاري

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يبين الجدول (4) نتائج تحليل مؤشر مخاطر أسعار الفائدة لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2020 – 2008) لثلاثة عشر سنة ، الذي يبين أن الوسط الحسابي الذي حصل عليه المصرف عينة الدراسة بلغ(0.52) وبمعدل انحرف معياري (0.24)، وعند مقارنة النسب التي حصل عليها المصرف يبين المعدل المتحقق لعام (2008) قد بلغ (0.11) وهو اقل من المعدل المتحقق وكانت اعلى نسبة مسجلة في سنة (2017) إذ بلغت (0.77)، ولكون المعدل أصغر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن المصرف قادر على تغطية القروض والتسليفات من دون الحاجة إلى مصادر أخرى ولكن بنسبة أقل مقارنة مع مصرف التجاري العراقي.

الجدول (4) مخاطر أسعار الفائدة مصرف الخليج التجاري للمدة (2008-2020)

السنة	أسعار الفائدة
2008	0.11
2009	0.17
2010	0.19
2011	0.23
2012	0.64
2013	0.58
2014	0.56
2015	0.69
2016	0.67
2017	0.77
2018	0.74
2019	0.72
2020	0.70
Average	0.52
Standard deviation	0.24

المصدر:إعداد الباحث بالاعتمادعلى الملحق(7) والتقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. معدلات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل 10.5% (III)، او قانون المصارف العراقية او تعليمات البنك المركزي العراقي (12%)، وتعزى أحد أسباب هذه الزيادة إلى الزيادات السنوية المطردة في رؤوس اموال المصارف التي تمثل بسط المؤشر مقابل تباطؤ نمو الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة مقارنة بالاستثمارات القصيرة الاجل.

2. ترتب على ظهور الأزمات المصرفية والمالية منذ عقد السبعينات، ضرورة بناء أسس وقائية دفاعية للمصارف، من شأنها الحد من توسع تلك الأزمات وتكرارها، وذلك عبر الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية ذات الاختصاص في المجال المالي والمصرفي ولعل من أبرزها لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، التي أسهمت في وضع العديد من المقترحات والتوصيات الدولية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي.

3. الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أيّ خسائر متوقعة، مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم.

4. يلاحظ أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي، على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية، التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي.

ثانياً : التوصيات

1. تزويد البنك المركزي العراقي المصارف التجارية بالمقررات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بمشروع المعايير الجديدة أولاً بأول، وحثها على إبداء ما لديها من آراء .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2. تنسيق وعقد ندوات ومحاضرات للمختصين بهذا المجال من القطاع المصرفي والعاملين بالمصارف لتعريفهم بالتعديلات الجديدة لبازل (III) .

3. إجراء البنك المركزي العراقي عدداً من المسوحات لمعرفة ممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية ليتاح معرفة التأثير المتوقع الذي قد ينتج عند تطبيق المعايير الجديدة .

4. ضرورة مشاركة المصارف التجارية العراقية (الخاصة، والحكومية) في المؤتمرات والندوات، التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض مثل صندوق النقد الدولي، والمعهد الدولي المالي، ولجنة بازل.

5. التنسيق بين البنك المركزي العراقي بوصفه السلطة النقدية وبين الدولة للتأكد من توافر المتطلبات الأساسية لتنفيذ المعيار الجديد في المصارف التجارية العراقية جميعها واستكمالها بصورة موحدة حتى تكون هذه المصارف في مستوى متقارب يمكنها من تنفيذ الحد الأدنى.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قائمة المصادر

اولاً : العربية

1. عبدالحميد،عبدالمطلب،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية - أزمة الرهن العقاري الامريكي،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2010.

2. الشمري،صادق راشد،نعمة،نغم حسين،ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية الواقع والتطبيقات العملية،دار نشر الكتاب،العراق(2016).

3. الطيب،سعود موسى،شحاتيت،محمدعيسى،تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية،مجلة الدراسات العلوم الادارية،مجلد38،العدد2،(2011).

4. نارجس،معمري،عكاش،سمير ايت،لجنة بازل III وتغطية المخاطر التشغيلية،مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية،العدد25،(2018).

5. سمية،أحمد ميلي،انعكاسات بازل (II،III) على ادارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية،مجلة العلوم الادارية والمالية،المجلد4،العدد2،(2020).

6. محمد،سعدعبد،قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقآ لاتفاقية بازل II ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد،المجلد20،العدد75،(2014).

7. البنك المركزي العراقي،قسم تحليل اداء المصارف ومراقبة المخاطر(2018).

ثانياً : الأجنبية

1. Basel Committee (2014) Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements.

2. Basel Committee (2011) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.